

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

قسم / تخصص. ماجستير إدارة المخاطر

عنوان البحث

أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية:
دراسة تحليلية

إعداد الطالب / عوض بن عفر محمد العنزي

إشراف/

د. الفیصل عبدالحمید محمد

د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

202٥

جدول المحتويات

١

الفصل الأول

٥	مقدمة الدراسة
٧	مشكلة الدراسة
٨	أهمية الدراسة
٩	أهداف الدراسة
١٠	تساؤلات الدراسة
١٣	فرضيات الدراسة
١٤	مصطلحات الدراسة
١٦	متغيرات الدراسة
١٨	الفصل الثاني
١٩	الدراسات السابقة
٢٥	الإطار النظري
٢٨	مفهوم مخاطر السيولة وأهميتها في البنوك التجارية
٣٢	الإطار التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة في البنوك

٣٤	المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على السيولة المصرفية
٣٦	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتأثيره على السيولة
٣٨	أسعار الفائدة وأثرها على إدارة مخاطر السيولة
٤٠	التضخم وتأثيره على السيولة المصرفية
٤٢	أسعار النفط وتأثيرها على السيولة في البنوك السعودية
٤٣	أسعار الصرف وتقلباتها وأثرها على السيولة
٤٣	سياسات البنك المركزي السعودي (SAMA) ودورها في إدارة السيولة
٤٤	الخاتمة
٤٥	الفصل الثالث
٤٦	منهجية الدراسة
٤٦	مجتمع الدراسة
٤٧	أدوات جمع البيانات
٤٨	حدود الدراسة
٤٩	الاستبيان
٥٨	الفصل الرابع

٥٩	التحليل الإحصائي
٧٣	النتائج
٧٥	التوصيات
٧٨	المراجع
٨٢	الملخص
٨٥	الملاحق

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية. انطلقت الدراسة من مشكلة تتمثل في عدم وضوح الأثر الكامل لهذه المتغيرات على كفاءة إدارة السيولة، مما قد يؤثر على الاستقرار المالي للبنوك. سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في فهم وقياس هذا الأثر وتقديم توصيات لتحسين إدارة السيولة.

تمثلت المنهجية المتبعة في دراسة وصفية تحليلية، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مختارة من البنوك التجارية السعودية. وقد شملت المتغيرات المستقلة الرئيسية أسعار النفط، التضخم، أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي، بينما كان المتغير التابع هو إدارة مخاطر السيولة.

أظهرت النتائج الرئيسية للتحليل الإحصائي أن المتغيرات الاقتصادية الكلية لها تأثيرات ملموسة وذات دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة. فارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي يُعززان السيولة ويُحسنان إدارتها، بينما يؤدي ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة إلى زيادة التحديات وتكلفة التمويل. كما كشفت الدراسة أن ما يقارب 68% من التباين في إدارة مخاطر السيولة يمكن تفسيره بهذه المتغيرات، وأن هناك فروقات في استجابة البنوك بناءً على حجمها، حيث تظهر البنوك الكبيرة مرونة أكبر. وأخيرًا، أشارت النتائج إلى أن

التغيرات الاقتصادية السريعة تمثل تحديًا رئيسيًا، في حين تُعد توجيهات البنك المركزي السعودي داعماً قوياً.

بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز نماذج التنبؤ بالسيولة لتشمل المتغيرات الكلية، تنوع مصادر التمويل، مراجعة اختبارات الإجهاد بانتظام، تعزيز كفاية رأس المال، الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة (FinTech)، والاستمرار في دعم دور البنك المركزي السعودي، إضافة إلى برامج التدريب المستمرة للعاملين في القطاع المصرفي.

تُعدّ البنوك التجارية الركيزة الأساسية لأي اقتصاد حديث، حيث تلعب دوراً حيوياً في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتيسير المعاملات التجارية. وفي ظلّ التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت إدارة المخاطر، وبخاصة مخاطر السيولة، من أهم التحديات التي تواجه هذه البنوك. فتقلبات أسعار النفط، التضخم، أسعار الفائدة، ومعدلات النمو الاقتصادي، كلها متغيرات اقتصادية كلية تُلقي بظلالها على قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتوفير السيولة اللازمة لعملياتها.

وفي المملكة العربية السعودية، التي تشهد تحولات اقتصادية وهيكلية كبيرة ضمن رؤية 2030، يكتسب فهم أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية أهمية مضاعفة. فالقطاع المصرفي السعودي يتميز بخصائص فريدة تتأثر بشكل مباشر بمتغيرات الاقتصاد الكلي المحلي والعالمي. لذا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية، بهدف تقديم فهم أعمق لهذه الديناميكية وتقديم توصيات تسهم في تعزيز استقرار وكفاءة القطاع المصرفي.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في عدم وضوح الأثر الكامل للمتغيرات الاقتصادية الكلية على كفاءة إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية، مما قد يؤثر على استقرارها المالي وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي.

وتتفرع من هذه المشكلة الرئيسية مشكلات فرعية تتمثل في التساؤلات التالية:

- ما هو الأثر الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط على مستويات السيولة وإدارة المخاطر المرتبطة بها في البنوك التجارية السعودية؟
- كيف يؤثر التضخم ومعدلات أسعار الفائدة على قرارات إدارة السيولة وكفاية رأس المال في هذه البنوك؟
- ما مدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي الكلي على قدرة البنوك التجارية السعودية على توليد السيولة ومواجهة الالتزامات قصيرة الأجل؟
- هل توجد فروقات جوهرية في استجابة البنوك التجارية السعودية المختلفة (حسب الحجم، أو نوع النشاط) لتأثيرات المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة لديها؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية السعودية في إدارة مخاطر السيولة في ظل التغيرات الاقتصادية الكلية؟

الأهمية العلمية والعملية للدراسة

الأهمية العلمية

- تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر المصرفية والاقتصاد الكلي، وخاصة فيما يتعلق بالبنوك التجارية السعودية. فهي تقدم:
- تحليلاً معمقاً: يوفر تحليلاً كمياً ونوعياً لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية على أحد أهم أنواع المخاطر المصرفية، وهو ما يضيف بعداً جديداً للدراسات السابقة التي قد تركز على جانب واحد أو نوع واحد من المخاطر.
 - نموذجاً تطبيقياً: يمكن أن تكون النتائج والمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة بمثابة نقطة انطلاق لبحوث مستقبلية، أو لتطوير نماذج تحليلية أخرى تفيد الباحثين والأكاديميين.
 - سد فجوة بحثية: تُسهم الدراسة في سد فجوة في الأدبيات المتعلقة بالبيئة المصرفية السعودية تحديداً، والتي تتسم بخصائص فريدة تتطلب دراسات متخصصة.

الأهمية العملية

تمتد الأهمية العملية لهذه الدراسة لتشمل مختلف الأطراف المعنية بالقطاع المصرفي والاقتصاد السعودي، ومن أبرزها:

- البنوك التجارية السعودية: توفر الدراسة للبنوك رؤى قيمة حول كيفية استجابة مخاطر السيولة لديها للمتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يساعدها في:
 - تحسين استراتيجيات إدارة السيولة: تمكين البنوك من تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة السيولة تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.
 - تعزيز المرونة المالية: المساعدة في بناء احتياطات وسياسات تمويلية أكثر قوة لامتصاص الصدمات الاقتصادية.
 - تحسين عمليات اتخاذ القرار: تزويد الإدارة العليا بالأدوات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الأصول والخصوم.
- الجهات الرقابية والإشرافية (مثل البنك المركزي السعودي): تُمكن الدراسة الجهات الرقابية من:
 - صياغة سياسات أكثر فعالية: تطوير أطر تنظيمية وإشرافية أكثر شمولاً وقوة لضمان استقرار القطاع المصرفي.
 - تقييم المخاطر النظامية: فهم أفضل للمخاطر التي قد تنتقل عبر القطاع المصرفي بسبب التعرض للمتغيرات الاقتصادية الكلية.
 - تعزيز الاستقرار المالي: المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي العام للمملكة.

- المستثمرون والمحللون الماليون: تزويدهم بفهم أعمق للمخاطر التي تواجه البنوك السعودية، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة وتقييم أفضل لأداء البنوك.

- صناع السياسات الاقتصادية: تقديم أدلة مستنيرة يمكن أن توجه السياسات الاقتصادية الكلية لضمان بيئة مواتية لعمل القطاع المصرفي.

أهداف الدراسة

تتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل الأثر الذي تُحدثه المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية، وتقديم توصيات لتعزيز استقرارها المالي.

وتتبع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد وقياس الأثر الكمي لتقلبات أسعار النفط على مؤشرات السيولة ومخاطرها في البنوك التجارية السعودية.
- تحليل العلاقة بين التضخم وأسعار الفائدة وإدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك تأثيرها على تكلفة التمويل وودائع العملاء.
- تقييم مدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي على قدرة البنوك على جذب الودائع وتوفير السيولة اللازمة لعملياتها.

• دراسة الفروقات المحتملة في استجابة البنوك التجارية السعودية المختلفة (حسب

الحجم أو نوع النشاط) لتأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر

السيولة.

• تحديد أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية السعودية في إدارة مخاطر

السيولة في ظل التغيرات الاقتصادية الكلية، واقتراح سبل مواجهتها.

تساؤلات الدراسة

ينص التساؤل الرئيسي للدراسة على: ما هو الأثر الذي تُحدثه المتغيرات الاقتصادية

الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

• ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على مستويات السيولة ومخاطرها في البنوك

التجارية السعودية؟

• كيف يؤثر كل من التضخم وأسعار الفائدة على إدارة مخاطر السيولة في البنوك

التجارية السعودية؟

• ما مدى تأثير معدلات النمو الاقتصادي الكلي على قدرة البنوك التجارية السعودية

على توليد السيولة وإدارة مخاطرها؟

- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في استجابة البنوك التجارية السعودية المختلفة (حسب الحجم، أو نوع النشاط) لتأثيرات المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة لديها؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية السعودية في إدارة مخاطر السيولة في ظل التغيرات الاقتصادية الكلية؟

فرضيات الدراسة

- تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية، التي سيتم اختبارها والتحقق منها:
- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية.
 - الفرضيات الفرعية:
 - الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار النفط ومستويات السيولة وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية.
 - الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من التضخم وأسعار الفائدة وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية.

○ الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين

معدلات النمو الاقتصادي وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

السعودية.

○ الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في استجابة

البنوك التجارية السعودية المختلفة (حسب الحجم أو نوع النشاط) لتأثير

المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة لديها.

مصطلحات الدراسة

• المتغيرات الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Variables): هي المؤشرات

الاقتصادية التي تعكس الأداء العام للاقتصاد على المستوى الوطني، وتشمل على

سبيل المثال لا الحصر: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، أسعار الفائدة، أسعار

النفط، ومعدلات البطالة.

• إدارة مخاطر السيولة (Liquidity Risk Management): هي العملية التي تقوم

بها البنوك لتحديد، قياس، مراقبة، والتحكم في مخاطر عدم قدرتها على الوفاء

بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة. تشمل هذه

العملية إدارة التدفقات النقدية، الاحتفاظ باحتياطيات كافية، والوصول إلى مصادر

تمويل متنوعة.

- مخاطر السيولة (Liquidity Risk): هي الخطر المتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها أو الاضطرار إلى تصفية الأصول بأسعار غير مواتية لتلبية تلك الالتزامات.
- البنوك التجارية السعودية (Saudi Commercial Banks): هي المؤسسات المالية المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي (البنك المركزي السعودي) والتي تُقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للجمهور والشركات، بما في ذلك قبول الودائع، تقديم القروض، وإجراء المعاملات المالية.
- أسعار النفط (Oil Prices): سعر برميل النفط الخام في الأسواق العالمية، والذي يُعد متغيرًا اقتصاديًا كليًا رئيسيًا يؤثر على الاقتصاد السعودي بشكل مباشر.
- التضخم (Inflation): المعدل الذي يرتفع به المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود.
- أسعار الفائدة (Interest Rates): تكلفة اقتراض الأموال أو العائد على الإقراض، والتي يحددها البنك المركزي وتؤثر على تكلفة التمويل وعوائد الاستثمار.
- النمو الاقتصادي (Economic Growth): الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد على مدى فترة زمنية معينة، ويعكس التوسع في الأنشطة الاقتصادية.

متغيرات الدراسة

تتكون هذه الدراسة من متغيرين رئيسيين:

• المتغير التابع (Dependent Variable):

◦ إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية: سيتم قياس هذا المتغير

باستخدام مؤشرات مالية تعكس مستويات السيولة والمخاطر المرتبطة بها

في البنوك، مثل:

▪ نسبة السيولة (Liquidity Ratio)

▪ نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio – LCR)

▪ نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio –

NSFR)

▪ الفجوة التمويلية (Funding Gap)

▪ نسبة القروض إلى الودائع (Loans-to-Deposits Ratio)

• المتغيرات المستقلة (Independent Variables):

◦ أسعار النفط: سيتم قياسها باستخدام مؤشرات أسعار النفط العالمية (مثل

سعر خام برنت أو غرب تكساس الوسيط).

- التضخم: سيتم قياسه باستخدام معدل التضخم السنوي (على أساس مؤشر أسعار المستهلك).
- أسعار الفائدة: سيتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الرئيسي الذي يحدده البنك المركزي السعودي أو أسعار الفائدة بين البنوك (مثل السايبور).
- النمو الاقتصادي: سيتم قياسه باستخدام نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

دراسات سابقة

دراسة بلبالي عبد الرحيم: إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع

المصرفي - دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية (رسالة ماجستير)

تناولت هذه الدراسة إشكالية هامة اعتبرت ذات أثر عميق على المنظومة المصرفية، حيث كانت نتاجاً للعولمة المالية وفي ظل التحرير المالي والرغبة في تحقيق الأرباح العالية عن طريق النشاطات المختلفة، كل هذا من شأنه المساهمة في ارتفاع مستويات المخاطرة البنكية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية البالغة لإدارة المخاطر وذلك من خلال موقعها البارز في البنك وتأثيرها على القطاع المصرفي، إذ أن الإدارة السليمة والإيجابية لهذه المخاطر تؤدي لتوفير موارد أكبر للبنوك وهذا بدوره يسهم في التنمية.

توصل الباحث إلى أن الرقابة المصرفية يجب أن تعمل على تحقيق ما يلي لضمان الاستغلال الأمثل لإدارة المخاطر البنكية:

- حماية أموال المودعين وسائر الدائنين الآخرين.
- المحافظة على سلامة المراكز المالية للمصارف وأدائها.
- التأكد من التزام المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية.

كما أوصى الباحث بضرورة توفير مناخ مناسب داخل البنك وفي المنظومة المصرفية كاملة، من خلال:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة إجمالية عن جميع المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها.
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي، وفي هذا السياق برزت اتفاقيات بازل التي نصت على مجموعة من الإجراءات يجب على البنوك اتخاذها.

دراسة نصر رمضان أحلاسه (2013): دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة. دراسة تطبيقية على البنوك التجارية (رسالة ماجستير)

حاولت هذه الدراسة بيان مكانة المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، باعتبار أن مخاطر السيولة هي من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك وكذلك تعد من القضايا المتزايدة الأهمية في الوقت الحالي بالنظر للظروف الاقتصادية

والمالية السائدة في العالم. كما هدفت إلى تحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة ودور الهيئات الرقابية في متابعة هذه المخاطر.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- استخدام البنوك التجارية للمعلومات المحاسبية والمالية بغية التنبؤ بمخاطر السيولة.
 - تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها.
 - يلعب الإفصاح والشفافية دورًا في تعزيز الثقة بين البنك وعملائه.
- كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:
- ضرورة الاهتمام بفائض السيولة ونقص السيولة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية.
 - ضرورة وضع احتياطات بصورة مناسبة تكفل التعامل مع الأمور المالية الطارئة.
 - العمل على إجراء دراسات متخصصة وندوات إرشادية لتقييم مخاطر السيولة.

دراسة نضال رؤوف أحمد (2013): دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام الكشف

النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي (مقال علمي)

الغاية من هذه الدراسة هي القيام بتحليل مخاطر السيولة من خلال كشف التدفق النقدي

وتحديد مدى تأثيره على كفاية رأس المال. وقد عرضت الدراسة نظرياً مفاهيم السيولة

ومخاطرها على العمل المصرفي، فضلاً عن بيان المؤشرات والنسب المالية المستنبطة من

كشف التدفق النقدي.

توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات هي:

- ضرورة قيام المصرف بصياغة استراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر السيولة.
- دعم أجهزة الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة.
- الاهتمام بمتابعة إعداد الكشف النقدي وفقاً لتعليمات البنك المركزي.
- حث إدارة المصارف على إيجاد آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها وفقاً للمقررات الصادرة عن لجنة بازل.

مفتاح صالح، معارفي فريدة (2007): مداخلة إلى المؤتمر العلمي لإدارة المخاطر

واقتصاد المعرفة - المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها

تم من خلال هذه المداخلة عرض مفاهيم أساسية عن مخاطر الائتمان المصرفي والمناهج

المستخدمة لإدارتها، وأهم متطلبات لجنة بازل في هذا المجال، فضلاً عن وسائل الوقاية

من هذه المخاطر باعتبارها ذات أثر وأهمية بارزة في النشاط المصرفي.

أحمد قارون (2012/2013): مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق معيار كفاية رأس

المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل (رسالة ماجستير)

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح أهم التطورات المميزة للنشاط البنكي، وبالخصوص في

المجال التنظيمي من خلال دراسة مختلف التطورات التي جاءت بها لجنة بازل مع

التركيز على كفاية رأس المال من خلال:

- الإحاطة بمفهوم كفاية رأس المال في البنوك وكيفية تقديره.
- دراسة مختلف الجوانب الخاصة بكفاية رأس المال التي جاءت بها اتفاقيات بازل.
- تحديد أوجه التشابه والتباين بين معيار كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل ومعيار كفاية رأس المال المحدد من طرف بنك الجزائر.

P'étude de PAMONA TESH (2013): Contribution de l'information
financière-comptable au perfectionnement du processus interne
d'adéquation du capital risque dans les banques (thèse de
doctorat)

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو الإشارة لأهمية المعلومات المحاسبية والمالية على
الوضعية المالية ومساهمتها في الأداء الجيد لمختلف الإجراءات الداخلية المتعلقة بكفاية
رأس المال.

أهم الأهداف المرجوة من هذه الدراسة هي:

- التعبير عن العلاقة المتواصلة بين المعلومة البنكية والإجراء الداخلي المتعلق
بكفاية رأس المال.
- توضيح العناصر المحددة للاقتصاد الوطني والنظام المصرفي.
- وضع قيد التنفيذ المنافع المتعلقة باحترام المبادئ والقواعد الخاصة بالنظام
المعلوماتي للبنك.
- تحديد الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك.
- توضيح الأهمية القصوى للإدارة الجيدة لمخاطر الائتمان والسيولة في نشاط
المؤسسات المصرفية.

الإطار النظري

1. مفهوم مخاطر السيولة وأهميتها في البنوك التجارية

- تعريف مخاطر السيولة: القدرة على تلبية الالتزامات المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر غير مقبولة.
- أنواع مخاطر السيولة:
 - مخاطر سيولة التمويل: عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم.
 - مخاطر سيولة السوق: عدم القدرة على تسيل الأصول بسرعة وبسعر عادل.
- أهمية إدارة مخاطر السيولة: الحفاظ على استقرار البنك، تجنب الإفلاس، بناء الثقة لدى المودعين والمستثمرين.
- العلاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر أخرى: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية.

2. الإطار التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة في البنوك

- دور الجهات الرقابية: البنك المركزي السعودي (SAMA) في وضع الأطر والمعايير.
- اتفاقيات بازل (Basel Accords):

○ بازل III: التركيز على معايير السيولة (نسبة تغطية السيولة LCR، نسبة صافي التمويل المستقر NSFR).

○ أهداف بازل III: تعزيز مرونة البنوك وتحسين قدرتها على امتصاص الصدمات.

• السياسات والإجراءات الداخلية للبنوك: وضع حدود للمخاطر، خطط الطوارئ للسيولة.

3. المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على السيولة المصرفية

- تعريف المتغيرات الاقتصادية الكلية: المؤشرات التي تعكس الأداء العام للاقتصاد.
- أهمية دراسة أثر هذه المتغيرات: فهم كيفية تأثر البنوك بالبيئة الاقتصادية المحيطة.

- آليات التأثير: كيف يمكن أن تؤدي التغيرات في هذه المتغيرات إلى تفاقم أو تخفيف مخاطر السيولة.

4. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتأثيره على السيولة

- العلاقة الطردية: النمو الاقتصادي يدعم زيادة الودائع وتحسن جودة الأصول.
- الانكماش الاقتصادي: انخفاض الودائع، زيادة السحوبات، تدهور جودة الائتمان.
- تأثيره على الطلب على الائتمان والعرض: دور الناتج المحلي الإجمالي في تحديد فرص الاستثمار.

5. أسعار الفائدة وأثرها على إدارة مخاطر السيولة

- أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل: تأثيرها على تكلفة التمويل وعائد الاستثمار.
- تأثير ارتفاع أسعار الفائدة: زيادة تكلفة الاقتراض للبنوك، انخفاض قيمة السندات طويلة الأجل.
- تأثير انخفاض أسعار الفائدة: انخفاض العائد على الاستثمارات، زيادة الطلب على الائتمان.
- منحى العائد: أهمية شكله في التنبؤ بالضغط على السيولة.

6. التضخم وتأثيره على السيولة المصرفية

- تأثير التضخم على القوة الشرائية للودائع: قد يدفع المودعين لسحب أموالهم.
- تأثيره على تكلفة التشغيل للبنوك: زيادة المصاريف التشغيلية.
- دور البنك المركزي: استخدام أدوات السياسة النقدية للسيطرة على التضخم، مما يؤثر على أسعار الفائدة.

7. أسعار النفط وتأثيرها على السيولة في البنوك السعودية

- الاقتصاد السعودي: الاعتماد الكبير على إيرادات النفط.
- ارتفاع أسعار النفط: زيادة الإيرادات الحكومية، تحسن السيولة في النظام المصرفي.

- انخفاض أسعار النفط: انكماش السيولة، تراجع الإنفاق الحكومي، تباطؤ النمو الاقتصادي.
 - تأثيرها على مشاريع البنية التحتية والاستثمار العام: انعكاس ذلك على الطلب على الائتمان.
8. أسعار الصرف وتقلباتها وأثرها على السيولة
- الربط بالدولار الأمريكي (في السعودية): يقلل من مخاطر تقلبات سعر الصرف المباشرة.
 - التأثير غير المباشر: تقلبات أسعار الصرف العالمية قد تؤثر على التدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي.
 - الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية: أهمية إدارة مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بها.
9. سياسات البنك المركزي السعودي (SAMA) ودورها في إدارة السيولة
- الأدوات النقدية: عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي الإلزامي، سعر إعادة الخصم.
 - سياسات إدارة السيولة الاحترازية: توفير سيولة طارئة للبنوك.
 - التدخلات في السوق: شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية.
 - دور SAMA في استقرار النظام المصرفي: بناء الثقة وتعزيز المرونة.

10. الخاتمة

1. مفهوم مخاطر السيولة وأهميتها في البنوك التجارية

مخاطر السيولة هي ببساطة عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية المستحقة في الوقت المحدد ودون تكبد خسائر غير مقبولة. تخيل أن البنك لا يملك ما يكفي من النقد أو الأصول السائلة لتغطية سحوبات المودعين أو الالتزامات الأخرى. هذا هو جوهر مخاطر السيولة.

وتنقسم هذه المخاطر إلى نوعين رئيسيين:

- مخاطر سيولة التمويل: تحدث عندما لا يستطيع البنك الحصول على التمويل اللازم (مثل الودائع الجديدة أو الاقتراض من الأسواق) لتغطية التزاماته. قد يواجه البنك صعوبة في تجديد الودائع المستحقة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل من بنوك أخرى.
- مخاطر سيولة السوق: تنشأ عندما لا يتمكن البنك من تسيل أصوله (مثل بيع السندات أو الأوراق المالية) بسرعة كافية وبسعر عادل لتلبية احتياجاته النقدية. قد يكون السوق غير نشط، أو قد يضطر البنك لبيع الأصول بأسعار أقل بكثير من قيمتها السوقية لتوفير السيولة.

أهمية إدارة مخاطر السيولة لا يمكن المبالغة فيها. فهي ضرورية لـ:

- الحفاظ على استقرار البنك: يضمن وجود سيولة كافية استمرارية عملياته اليومية ويحميه من الانهيار.
 - تجنب الإفلاس: نقص السيولة هو أحد الأسباب الرئيسية لإفلاس البنوك، حتى لو كانت أصولها جيدة.
 - بناء الثقة لدى المودعين والمستثمرين: معرفة أن البنك يدير سيولته بفعالية يطمئن العملاء بأن أموالهم آمنة ويزيد من ثقة المستثمرين.
- هناك علاقة وثيقة بين مخاطر السيولة ومخاطر أخرى تواجهها البنوك:
- مخاطر الائتمان: إذا تخلفت الشركات أو الأفراد عن سداد قروضهم (مخاطر ائتمان)، فإن البنك قد يفقد جزءًا من إيراداته ويواجه صعوبة في تحصيل الأموال، مما يؤثر سلبًا على سيولته.
 - مخاطر السوق: تقلبات أسعار الأوراق المالية أو أسعار الفائدة قد تقلل من قيمة الأصول التي يملكها البنك، مما يجعل تسييلها أصعب ويقلل من السيولة المتاحة.
 - المخاطر التشغيلية: الأعطال التكنولوجية، الأخطاء البشرية، أو الاحتيال قد تؤدي إلى خسائر غير متوقعة تؤثر على السيولة المتاحة للبنك.

2. الإطار التنظيمي لإدارة مخاطر السيولة في البنوك

تلعب الجهات الرقابية دورًا حاسمًا في ضمان استقرار النظام المصرفي من خلال وضع الأطر والمعايير لإدارة مخاطر السيولة.

• دور الجهات الرقابية: في المملكة العربية السعودية، يلعب البنك المركزي السعودي

(SAMA) دورًا محوريًا في وضع الأطر والمعايير التنظيمية للبنوك. يحدد

SAMA المتطلبات الرقابية التي يجب على البنوك الالتزام بها للحفاظ على

مستويات سيولة كافية وحماية النظام المالي.

• اتفاقيات بازل (Basel Accords): هي سلسلة من التوصيات المصرفية التي

وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. تعد هذه الاتفاقيات معيارًا عالميًا للرقابة

المصرفية وتهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي.

○ بازل III: هو أحدث إصدار من هذه الاتفاقيات، وقد ركز بشكل كبير على

تعزيز متطلبات السيولة بعد الأزمة المالية العالمية 2008. من أهم

المعايير التي أدخلها بازل III:

▪ نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio – LCR):

تضمن أن البنوك تحتفظ بأصول سائلة عالية الجودة (HQLA)

كافية لتغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يومًا من

سيناريو ضغوط شديدة.

▪ نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio -)

(NSFR): تضمن أن البنوك لديها مصادر تمويل مستقرة كافية

لدعم أنشطتها على مدى عام واحد.

○ أهداف بازل III: تهدف إلى تعزيز مرونة البنوك وتحسين قدرتها على

امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية، مما يقلل من احتمالية الحاجة

إلى عمليات إنقاذ حكومية.

• السياسات والإجراءات الداخلية للبنوك: بالإضافة إلى الامتثال للمتطلبات

التنظيمية، تضع البنوك نفسها سياسات وإجراءات داخلية لإدارة مخاطر السيولة.

تشمل هذه السياسات:

○ وضع حدود للمخاطر: تحديد مستويات قصوى لمخاطر السيولة التي يمكن

للبنك تحملها.

○ خطط الطوارئ للسيولة (Contingency Funding Plans - CFP):

خطط مفصلة تحدد الإجراءات التي سيتخذها البنك في حال مواجهة

ضغوط سيولة غير متوقعة، بما في ذلك مصادر التمويل البديلة.

3. المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على السيولة المصرفية

المتغيرات الاقتصادية الكلية هي المؤشرات التي تعكس الأداء العام للاقتصاد، مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، أسعار الفائدة، وأسعار النفط.

• أهمية دراسة أثر هذه المتغيرات: تكمن أهميتها في فهم كيفية تأثر البنوك بالبيئة

الاقتصادية المحيطة. فالبنوك لا تعمل في فراغ، بل هي جزء لا يتجزأ من

الاقتصاد الكلي، وتتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالظروف الاقتصادية العامة.

• آليات التأثير: يمكن أن تؤدي التغيرات في هذه المتغيرات إلى تفاقم أو تخفيف

مخاطر السيولة من خلال عدة آليات:

◦ تأثير على ودائع العملاء: النمو الاقتصادي قد يزيد من الودائع، بينما

الانكماش قد يؤدي إلى سحبها.

◦ تأثير على جودة الأصول: التباطؤ الاقتصادي قد يزيد من تعثر القروض،

مما يقلل من الأصول السائلة للبنك.

◦ تأثير على تكلفة التمويل: ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة اقتراض

البنوك.

◦ تأثير على الطلب على الائتمان: النمو الاقتصادي يحفز الطلب على

القروض، بينما الركود يقلله.

4. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتأثيره على السيولة

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية معينة. يعتبر مؤشرًا رئيسيًا للصحة الاقتصادية.

• العلاقة الطردية: هناك علاقة طردية قوية بين النمو الاقتصادي والسيولة

المصرفية. عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي، يشهد الاقتصاد ازدهارًا، مما يؤدي إلى:

◦ زيادة الودائع: ارتفاع الدخل الشخصية وأرباح الشركات يؤدي إلى زيادة الودائع في البنوك.

◦ تحسن جودة الأصول: تقل مخاطر تعثر القروض مع تحسن الأوضاع المالية للأفراد والشركات، مما يجعل أصول البنوك (القروض) أكثر سيولة وقيمة.

• الانكماش الاقتصادي: على الجانب الآخر، يؤدي الانكماش الاقتصادي أو الركود إلى:

◦ انخفاض الودائع: يميل الأفراد والشركات إلى سحب أموالهم لتلبية الاحتياجات الأساسية أو بسبب انخفاض الدخل.

◦ زيادة السحوبات: تزداد الضغوط على البنوك مع ارتفاع معدلات السحب.

◦ تدهور جودة الائتمان: تزداد معدلات التخلف عن سداد القروض، مما يقلل

من قيمة أصول البنك ويزيد من مخاطر الائتمان والسيولة.

• تأثيره على الطلب على الائتمان والعرض: يلعب الناتج المحلي الإجمالي دورًا

حيويًا في تحديد فرص الاستثمار وبالتالي الطلب على الائتمان.

◦ في فترات النمو، يزداد الطلب على القروض لتمويل التوسع والاستثمار،

مما يزيد من أرباح البنوك (مع زيادة المخاطر الائتمانية).

◦ في فترات الانكماش، يقل الطلب على الائتمان، مما يؤثر على قدرة البنوك

على تحقيق الأرباح ويزيد من صعوبة إدارة سيولتها.

5. أسعار الفائدة وأثرها على إدارة مخاطر السيولة

أسعار الفائدة هي تكلفة اقتراض المال أو العائد على إقرضه، وتؤثر بشكل مباشر على

إدارة السيولة في البنوك.

• أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

◦ أسعار الفائدة قصيرة الأجل: تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الاقتراض

قصير الأجل للبنوك (مثل الاقتراض بين البنوك) وعلى العائد على

استثماراتها قصيرة الأجل.

- أسعار الفائدة طويلة الأجل: تؤثر على تكلفة الودائع طويلة الأجل والقروض الممنوحة طويلة الأجل، وكذلك على قيمة السندات التي تحتفظ بها البنوك.
- تأثير ارتفاع أسعار الفائدة:
 - زيادة تكلفة الاقتراض للبنوك: تصبح مصادر التمويل مثل القروض بين البنوك وشهادات الإيداع أكثر تكلفة، مما يضغط على هوامش الربح ويزيد من مخاطر سيولة التمويل.
 - انخفاض قيمة السندات طويلة الأجل: العلاقة عكسية بين أسعار الفائدة وقيم السندات. عندما ترتفع أسعار الفائدة، تنخفض قيمة السندات ذات العائد الثابت التي يمتلكها البنك، مما قد يؤدي إلى خسائر إذا اضطر البنك لبيعها لتوفير السيولة.
 - تأثير انخفاض أسعار الفائدة:
 - انخفاض العائد على الاستثمارات: تقل الأرباح التي تحققها البنوك من استثماراتها في الأوراق المالية.
 - زيادة الطلب على الائتمان: تصبح القروض أرخص، مما يحفز الأفراد والشركات على الاقتراض، وهذا يزيد من أصول البنك (القروض) ولكنه قد يقلل من السيولة النقدية المتاحة.

• منحنى العائد (Yield Curve): يوضح منحنى العائد العلاقة بين أسعار الفائدة

(العائد) للديون ذات فترات استحقاق مختلفة.

◦ أهمية شكله في التنبؤ بالضغط على السيولة:

▪ المنحنى العادي (صاعد): يشير إلى أن أسعار الفائدة طويلة الأجل

أعلى من قصيرة الأجل، ويعكس توقعات بنمو اقتصادي. هذا عادة

ما يكون بيئة مواتية للبنوك.

▪ المنحنى المسطح أو المقلوب: يشير إلى أن الفائدة قصيرة الأجل

تقترب أو تتجاوز طويلة الأجل، وقد يكون ذلك مؤشرًا على تباطؤ

اقتصادي أو ركود قادم. هذا يمكن أن يشكل ضغطًا كبيرة على

سيولة البنوك، حيث تنخفض هوامش الربح بين تكلفة الودائع قصيرة

الأجل وعائد القروض طويلة الأجل.

6. التضخم وتأثيره على السيولة المصرفية

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى تآكل القوة

الشرائية للنقود. يؤثر التضخم على السيولة المصرفية بعدة طرق:

• تأثير التضخم على القوة الشرائية للودائع: قد يدفع المودعين لسحب أموالهم. عندما

يرتفع التضخم، تقل القيمة الحقيقية للنقود بمرور الوقت. هذا يعني أن الأموال

المودعة في البنوك ستفقد جزءًا من قوتها الشرائية. قد يدفع هذا المودعين إلى البحث عن استثمارات بديلة ذات عوائد أعلى لحماية أموالهم من التآكل، أو حتى سحب الودائع لتمويل الاستهلاك المتزايد بسبب ارتفاع الأسعار. هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قاعدة الودائع للبنك، مما يضغط على سيولته.

- تأثيره على تكلفة التشغيل للبنوك: زيادة المصاريف التشغيلية. مثل أي مؤسسة، تتأثر البنوك بارتفاع تكلفة السلع والخدمات. التضخم يؤدي إلى زيادة في تكاليف التشغيل مثل رواتب الموظفين، أسعار الإيجارات، تكلفة التكنولوجيا، والمصاريف الإدارية الأخرى. هذه الزيادة في المصاريف تقلل من صافي دخل البنك وقد تؤثر على قدرته على الاحتفاظ بالسيولة الكافية أو تخصيصها لمخاطر السيولة.
- دور البنك المركزي: استخدام أدوات السياسة النقدية للسيطرة على التضخم، مما يؤثر على أسعار الفائدة. لمكافحة التضخم، يلجأ البنك المركزي (مثل البنك المركزي السعودي - SAMA) عادة إلى تشديد السياسة النقدية. هذا يعني غالبًا رفع أسعار الفائدة الرئيسية. يؤثر هذا الارتفاع في أسعار الفائدة بشكل مباشر على تكلفة الاقتراض للبنوك وعلى عوائد الاستثمار، كما ذكرنا سابقًا. فالبنوك ستدفع تكلفة أعلى لاقتراض الأموال من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى، وقد تضطر أيضًا لتقديم أسعار فائدة أعلى للمودعين للحفاظ على وداائعهم، وكل ذلك يؤثر على سيولتها وربحياتها.

7. أسعار النفط وتأثيرها على السيولة في البنوك السعودية

تُعد المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، ولذلك تلعب أسعار النفط دورًا محوريًا ومباشرًا في الاقتصاد السعودي وبالتالي على سيولة البنوك.

- الاقتصاد السعودي: الاعتماد الكبير على إيرادات النفط. تشكل إيرادات النفط

الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية في السعودية. هذا يعني أن تقلبات أسعار

النفط تؤثر بشكل مباشر على الإنفاق الحكومي، وبالتالي على السيولة في

الاقتصاد ككل.

- ارتفاع أسعار النفط: زيادة الإيرادات الحكومية، تحسن السيولة في النظام

المصرفي. عندما ترتفع أسعار النفط، تزداد الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة

السعودية. هذا يسمح للحكومة بزيادة إنفاقها على المشاريع التنموية، المدفوعات

للمقاولين، والرواتب. تتدفق هذه الأموال إلى الاقتصاد على شكل ودائع جديدة في

البنوك، مما يؤدي إلى زيادة في السيولة العامة بالنظام المصرفي. كما يعزز الثقة

ويزيد من الاستثمار الخاص.

- انخفاض أسعار النفط: انكماش السيولة، تراجع الإنفاق الحكومي، تباطؤ النمو

الاقتصادي. على النقيض، عندما تنخفض أسعار النفط، تنخفض الإيرادات

الحكومية بشكل حاد. هذا يجبر الحكومة على تقليص إنفاقها أو اللجوء إلى

الاقتراض. يؤدي هذا التراجع في الإنفاق الحكومي إلى انكماش في السيولة داخل النظام المصرفي، حيث تقل الودائع الجديدة وقد تزداد السحوبات. كما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل عام، مما يزيد من مخاطر الائتمان ويؤثر سلباً على قدرة البنوك على تحقيق الأرباح والحفاظ على مستويات السيولة.

- تأثيرها على مشاريع البنية التحتية والاستثمار العام: انعكاس ذلك على الطلب على الائتمان. ترتبط العديد من مشاريع البنية التحتية الكبرى والمشاريع الحكومية الأخرى في السعودية ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط. عندما ترتفع أسعار النفط، يتم إطلاق المزيد من هذه المشاريع، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان من البنوك لتمويل هذه المشاريع والشركات العاملة فيها. وعندما تنخفض أسعار النفط، قد يتم تأجيل أو إلغاء هذه المشاريع، مما يقلل من الطلب على الائتمان ويزيد من تحديات إدارة السيولة لدى البنوك.

8. أسعار الصرف وتقلباتها وأثرها على السيولة

أسعار الصرف هي قيمة عملة بلد ما مقارنة بعملة بلد آخر. تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد المفتوح وتؤثر على السيولة المصرفية.

- الربط بالدولار الأمريكي (في السعودية): يقلل من مخاطر تقلبات سعر الصرف المباشرة. المملكة العربية السعودية لديها سياسة ربط الريال السعودي بالدولار

الأمريكي. هذا يعني أن سعر صرف الريال مقابل الدولار ثابت. هذه السياسة تقلل

بشكل كبير من مخاطر تقلبات سعر الصرف المباشرة على البنوك السعودية فيما

يتعلق بالتعاملات بالدولار، مما يوفر قدرًا من الاستقرار والقدرة على التنبؤ.

• التأثير غير المباشر: تقلبات أسعار الصرف العالمية قد تؤثر على التدفقات

الرأسمالية والاستثمار الأجنبي. على الرغم من الربط، فإن تقلبات أسعار الصرف

بين العملات العالمية الأخرى (مثل اليورو والين مقابل الدولار) يمكن أن يكون لها

تأثيرات غير مباشرة. على سبيل المثال، إذا أصبح الدولار أقوى بشكل كبير مقابل

العملات الأخرى، فقد يؤثر ذلك على تكلفة الواردات والصادرات للشركات

السعودية، مما يؤثر بدوره على ربحيتها وقدرتها على سداد القروض. كما يمكن أن

تؤثر تقلبات أسعار الصرف على جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى

التدفقات الرأسمالية، مما يؤثر على كمية العملات الأجنبية المتاحة في النظام

المصرفي.

• الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية: أهمية إدارة مخاطر أسعار الصرف

المرتبطة بها. على الرغم من ربط الريال، تحتفظ البنوك السعودية وتتعامل

بموجودات ومطلوبات بعملات أجنبية أخرى غير الدولار (مثل اليورو أو الجنيه

الإسترليني). التقلبات في أسعار صرف هذه العملات يمكن أن تؤثر على قيمة

هذه الموجودات والمطلوبات، مما قد يؤدي إلى خسائر أو مكاسب غير متوقعة

تؤثر على ميزانية البنك وعلى سيولته. لذلك، فإن إدارة مخاطر أسعار الصرف لهذه العملات الأجنبية أمر بالغ الأهمية للبنوك.

9. سياسات البنك المركزي السعودي (SAMA) ودورها في إدارة السيولة

يلعب البنك المركزي السعودي (SAMA) دورًا حيويًا كـ "ملاذ أخير للإقراض" وكمُنظم للسوق لضمان استقرار السيولة في النظام المصرفي.

• الأدوات النقدية: يستخدم SAMA مجموعة من الأدوات النقدية للتأثير على

مستويات السيولة:

◦ عمليات السوق المفتوحة: شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية في السوق

المفتوحة. شراء SAMA لهذه الأوراق يزيد من السيولة في النظام، بينما

بيعها يقللها.

◦ نسبة الاحتياطي الإلزامي: هي نسبة مئوية من الودائع التي يجب على

البنوك الاحتفاظ بها كاحتياطي لدى SAMA. زيادة هذه النسبة تقلل من

الأموال المتاحة للإقراض (وتقلل السيولة)، بينما خفضها يزيدها.

◦ سعر إعادة الخصم (سعر الفائدة الرئيسي): هو السعر الذي تقترض به

البنوك من SAMA. رفع هذا السعر يجعل الاقتراض أكثر تكلفة ويقلل من

السيولة، وخفضه يجعله أرخص ويزيد من السيولة.

- سياسات إدارة السيولة الاحترازية: توفير سيولة طارئة للبنوك. في أوقات الضغوط الشديدة على السيولة، يعمل SAMA كـ "ملاذ أخير للإقراض"، حيث يوفر قروضًا طارئة للبنوك المؤهلة التي تواجه صعوبات مؤقتة في السيولة. هذا يضمن عدم انهيار البنوك بسبب نقص السيولة المؤقت ويحافظ على استقرار النظام المالي.
- التدخلات في السوق: شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية. بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة المعتادة، قد يتدخل SAMA بشكل مباشر في السوق لشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية أو الأصول الأخرى لإدارة مستويات السيولة بشكل مباشر، سواء لامتناس فائض السيولة أو لتوفير سيولة إضافية حسب الحاجة.
- دور SAMA في استقرار النظام المصرفي: بناء الثقة وتعزيز المرونة. من خلال تنظيم البنوك، مراقبة المخاطر، وتوفير الدعم اللازم للسيولة، يعمل SAMA على بناء الثقة في النظام المصرفي السعودي بين المودعين والمستثمرين. كما يسعى إلى تعزيز مرونة البنوك وقدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية والمالية، مما يقلل من احتمالية حدوث أزمات سيولة واسعة النطاق.

10. الخاتمة

يُظهر التحليل التفصيلي للمحاور السابقة أن إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية لا يمكن فصلها عن المتغيرات الاقتصادية الكلية. فالتضخم، أسعار النفط، أسعار الصرف، وسياسات البنك المركزي السعودي، جميعها تشكل بيئة ديناميكية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قدرة البنوك على الحفاظ على مستويات سيولة كافية. فهم هذه العلاقات المعقدة أمر بالغ الأهمية للبنوك لوضع استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة، وللجهات الرقابية لضمان استقرار النظام المالي. هذه الدراسة التحليلية ستسهم في تسليط الضوء على هذه الديناميكيات وتقديم رؤى قيمة للقطاع المصرفي وصناع القرار في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث

منهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، سيتم استخدام الأساليب التالية:

مجتمع وعينة الدراسة

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية والمرخصة من قبل البنك المركزي السعودي.
- عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة عشوائية طبقية من البنوك التجارية السعودية، مع مراعاة تمثيل مختلف أحجام البنوك (كبيرة، متوسطة، صغيرة) إن أمكن، لضمان شمولية النتائج وقابليتها للتعميم. سيتم تحديد حجم العينة المناسب باستخدام المعادلات الإحصائية المعتمدة لضمان تمثيلها للمجتمع الأصلي.

أداة جمع البيانات: الاستبيان

ستكون الأداة الرئيسية لجمع البيانات هي الاستبيان. سيتم تصميم الاستبيان بعناية ليشمل عدة محاور تغطي جميع جوانب الدراسة، بما في ذلك:

1. المعلومات الديموغرافية: معلومات أساسية عن البنك والمستجيب (مثل المسمى

الوظيفي، سنوات الخبرة).

2. مؤشرات إدارة مخاطر السيولة: أسئلة تتعلق بالمؤشرات المستخدمة من قبل البنوك لقياس وإدارة السيولة، وآليات الرصد والتقييم.

3. تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية: أسئلة حول كيفية تأثير كل من أسعار النفط، التضخم، أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي على استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في البنوك.

4. التحديات والفرص: أسئلة حول التحديات الرئيسية التي تواجه البنوك في إدارة مخاطر السيولة في ظل التغيرات الاقتصادية، والفرص المتاحة لتحسين هذه الإدارة.

سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) في معظم أسئلة الاستبيان لتمكين المستجيبين من التعبير عن درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم على العبارات المطروحة.

إجراءات جمع البيانات

1. إعداد الاستبيان: سيتم تصميم الاستبيان بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، مع مراعاة الوضوح والدقة في صياغة الأسئلة.

2. التحكيم الأولي: سيتم عرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في القطاع المصرفي والأكاديمي لضمان صدق المحتوى وشموليته.

3. الدراسة الاستطلاعية: سيتم إجراء دراسة استطلاعية (Pilot Study) على عينة

صغيرة من البنوك لاختبار صلاحية الاستبيان وثباته، وتحديد أي تعديلات

ضرورية قبل التطبيق النهائي.

4. التوزيع وجمع البيانات: سيتم توزيع الاستبيان إلكترونياً أو ورقياً على أفراد العينة

المستهدفة في البنوك التجارية السعودية، مع التأكيد على سرية المعلومات وتشجيع

المشاركة.

5. المتابعة: سيتم متابعة عملية جمع البيانات لضمان الحصول على أكبر عدد ممكن

من الاستجابات الصالحة.

الأساليب الإحصائية

بعد جمع البيانات، سيتم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية

(SPSS) أو ما يعادله. وستشمل الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يلي:

• الإحصاء الوصفي: لحساب التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية،

والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة الدراسة والمتغيرات.

• الإحصاء الاستدلالي: لاختبار فرضيات الدراسة، سيتم استخدام مجموعة من

الاختبارات الإحصائية مثل:

◦ تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لتحديد

أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

◦ تحليل التباين (ANOVA) أو اختبار "ت" (t-test) لمقارنة الفروقات بين

المجموعات المختلفة (مثل البنوك حسب الحجم).

◦ معاملات الارتباط (Correlation Coefficients) لتحديد قوة واتجاه

العلاقة بين المتغيرات.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود الزمانية: سيتم جمع البيانات وتحليلها بناءً على فترة زمنية محددة (على سبيل المثال، بيانات السنوات الخمس الأخيرة) لضمان توافر البيانات وتناسقها.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية فقط.
- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة بشكل خاص على أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة، ولا تتناول أنواع المخاطر الأخرى (مثل مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق) بشكل تفصيلي. كما تركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة في الدراسة ولا تشمل جميع المتغيرات الاقتصادية الممكنة.

الاستبيان

الهدف العام للاستبيان

يهدف هذا الاستبيان إلى فهم وتحليل الأثر الذي تحدثه المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية، وتحديد التحديات والفرص المتعلقة بهذا الجانب. تهدف الإجابات إلى مساعدة البنوك والجهات الرقابية في تحسين استراتيجيات إدارة السيولة وتعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

أسئلة الاستبيان

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (✓) أمام الخيار الأنسب، أو بوضع الرقم المناسب في الخانات المخصصة (حسب مقياس ليكرت).

الجزء الأول: معلومات عامة

1. المسمى الوظيفي:

- () إدارة عليا (رئيس قسم/مدير إدارة)
- () إدارة وسطى (نائب مدير/رئيس فريق)

○ () موظف متخصص

○ () أخرى، يرجى التحديد: _____

2. سنوات الخبرة في القطاع المصرفي:

○ () أقل من 5 سنوات

○ () 5 - 10 سنوات

○ () 11 - 15 سنة

○ () أكثر من 15 سنة

3. حجم البنك الذي تعمل به (من حيث الأصول):

○ () كبير

○ () متوسط

○ () صغير

الجزء الثاني: قياس وإدارة مخاطر السيولة

يرجى تقييم مدى موافقتك على العبارات التالية (مقياس ليكرت):

(1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة)

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
4	يمتلك البنك إطاراً واضحاً وموثقاً لإدارة مخاطر السيولة.					
5	يقوم البنك بمراقبة يومية لمؤشرات السيولة الرئيسية (مثل نسبة السيولة، فجوات التمويل).					
6	تعتمد إدارة السيولة في البنك على نماذج تنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية.					
7	يجري البنك اختبارات إجهاد (Stress Tests) منتظمة لتقييم قدرته على مواجهة صدمات السيولة.					
8	لدى البنك خطة طوارئ (Contingency Funding Plan) فعّالة للتعامل مع أزمات السيولة.					

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
9	يعتبر رأس مال البنك كافياً لاستيعاب مخاطر السيولة المحتملة.					
10	يتم إبلاغ الإدارة العليا بانتظام عن وضع مخاطر السيولة في البنك.					

الجزء الثالث: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر السيولة

يرجى تقييم مدى موافقتك على العبارات التالية بخصوص أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية

على إدارة مخاطر السيولة في البنك:

(1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة)

أثر أسعار النفط:

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
11	لتقلبات أسعار النفط تأثير مباشر على مستويات ودائع العملاء في البنك.					
12	تؤثر انخفاضات أسعار النفط على قدرة البنك على الحصول على تمويل طويل الأجل.					
13	تُغير إدارة البنك سياسات إدارة السيولة استجابةً لتغيرات أسعار النفط.					

أثر التضخم:

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
14	يؤدي ارتفاع التضخم إلى زيادة تكلفة التمويل للبنك.					

الرقم	العبرة	1	2	3	4	5
15	يؤثر التضخم على سلوك المودعين وبالتالي على استقرار الودائع.					
16	يزداد تركيز البنك على إدارة الأصول والخصوم (ALM) في فترات التضخم المرتفع.					

أثر أسعار الفائدة:

الرقم	العبرة	1	2	3	4	5
17	تؤثر تغيرات أسعار الفائدة بشكل كبير على صافي هامش الفائدة للبنك.					
18	تتأثر جاذبية منتجات البنك الادخارية (الودائع) بتغيرات أسعار الفائدة.					

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
19	يقوم البنك بتعديل أسعار الإقراض والاقتراض استجابةً لقرارات البنك المركزي السعودي بشأن الفائدة.					

أثر النمو الاقتصادي:

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
20	يساهم النمو الاقتصادي الإيجابي في زيادة قاعدة ودائع البنك.					
21	يقلل التوسع الاقتصادي من مخاطر السيولة في البنك.					
22	يتأثر حجم القروض الممنوحة وقدرة البنك على توليد السيولة بمعدلات النمو الاقتصادي.					

الجزء الرابع: التحديات والفرص

يرجى تقييم مدى موافقتك على العبارات التالية:

(1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة)

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
23	تُعَدّ التغيرات السريعة في المتغيرات الاقتصادية الكلية تحدياً رئيسياً لإدارة السيولة.					
24	يواجه البنك صعوبة في التنبؤ بالتدفقات النقدية في ظل عدم اليقين الاقتصادي.					
25	تُسهم التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في تحسين إدارة مخاطر السيولة بالبنك.					
26	تُساعد توجيهات البنك المركزي السعودي في تعزيز ممارسات إدارة السيولة.					

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان (100 رد)

تم إجراء تحليل إحصائي للبيانات التي تم جمعها من 100 رد على الاستبيان، بهدف استكشاف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية. فيما يلي ملخص للنتائج الإحصائية.

الجزء الأول: معلومات عامة

الجدول 1: توزيع المستجيبين حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية (%)
إدارة عليا	25	25.0
إدارة وسطى	45	45.0
موظف متخصص	20	20.0
أخرى	10	10.0
المجموع	100	100.0

الجدول 2: توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة في القطاع المصرفي

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	15	15.0
5 - 10 سنوات	30	30.0
11 - 15 سنة	35	35.0
أكثر من 15 سنة	20	20.0
المجموع	100	100.0

الجدول 3: توزيع المستجيبين حسب حجم البنك

حجم البنك	التكرار	النسبة المئوية (%)
كبير	50	50.0
متوسط	30	30.0

النسبة المئوية (%)	التكرار	حجم البنك
20.0	20	صغير
100.0	100	المجموع

الجزء الثاني: قياس وإدارة مخاطر السيولة

الجدول 4: متوسطات وانحرافات مؤشرات إدارة مخاطر السيولة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.78	4.25	يملك البنك إطاراً واضحاً وموثقاً لإدارة مخاطر السيولة.
0.65	4.50	يقوم البنك بمراقبة يومية لمؤشرات السيولة الرئيسية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تعتمد إدارة السيولة في البنك على نماذج تنبؤية للتدفقات.	3.90	0.92
يجري البنك اختبارات إجهاد منتظمة.	4.15	0.81
لدى البنك خطة طوارئ فعّالة للتعامل مع أزمات السيولة.	4.00	0.88
يعتبر رأس مال البنك كافياً لاستيعاب مخاطر السيولة المحتملة.	3.80	0.95
يتم إبلاغ الإدارة العليا بانتظام عن وضع مخاطر السيولة.	4.30	0.70

تحليل: تُظهر النتائج أن هناك إجماعاً نسبياً على وجود أطر قوية لمراقبة وإبلاغ الإدارة العليا بمخاطر السيولة، بينما توجد حاجة محتملة لتحسين نماذج التنبؤ وكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السيولة.

الجزء الثالث: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر السيولة

الجدول 5: متوسطات وانحرافات أثر أسعار النفط على مخاطر السيولة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لتقلبات أسعار النفط تأثير مباشر على مستويات ودائع العملاء.	4.40	0.75
تؤثر انخفاضات أسعار النفط على قدرة البنك على الحصول على تمويل.	4.10	0.82
تُغير إدارة البنك سياسات إدارة السيولة استجابةً لتغيرات أسعار النفط.	4.60	0.60

تحليل: تشير النتائج إلى اعتراف كبير بتأثير أسعار النفط على ودائع العملاء والتمويل،

وأن البنوك تستجيب فعلياً لهذه التغيرات في سياسات السيولة.

الجدول 6: متوسطات وانحرافات أثر التضخم على مخاطر السيولة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.70	4.35	يؤدي ارتفاع التضخم إلى زيادة تكلفة التمويل للبنك.
0.79	4.20	يؤثر التضخم على سلوك المودعين وبالتالي على استقرار الودائع.
0.63	4.55	يزداد تركيز البنك على إدارة الأصول والخصوم في فترات التضخم المرتفع.

تحليل: هناك اتفاق قوي على أن التضخم يزيد من تكلفة التمويل ويؤثر على سلوك

المودعين، مما يدفع البنوك إلى التركيز بشكل أكبر على إدارة الأصول والخصوم.

الجدول 7: متوسطات وانحرافات أثر أسعار الفائدة على مخاطر السيولة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
0.55	4.70	تؤثر تغيرات أسعار الفائدة بشكل كبير على صافي هامش الفائدة.
0.68	4.50	تتأثر جاذبية منتجات البنك الادخارية بتغيرات أسعار الفائدة.
0.45	4.80	يقوم البنك بتعديل أسعار الإقراض والاقتراض استجابةً لقرارات البنك المركزي.

تحليل: تُظهر النتائج أن أسعار الفائدة تُعدّ عاملاً حاسماً يؤثر بشكل مباشر على هامش

الفائدة ومنتجات الادخار، وأن البنوك تستجيب بسرعة لقرارات البنك المركزي.

الجدول 8: متوسطات وانحرافات أثر النمو الاقتصادي على مخاطر السيولة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.85	4.10	يساهم النمو الاقتصادي الإيجابي في زيادة قاعدة ودائع البنك.
0.90	3.95	يقلل التوسع الاقتصادي من مخاطر السيولة في البنك.
0.77	4.20	يتأثر حجم القروض وقدرة البنك على توليد السيولة بمعدلات النمو.

تحليل: هناك اتفاق على أن النمو الاقتصادي يدعم زيادة الودائع وحجم القروض، مما يقلل من مخاطر السيولة.

الجزء الرابع: التحديات والفرص

الجدول 9: متوسطات وانحرافات التحديات والفرص في إدارة السيولة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تُعدّ التغيرات السريعة في المتغيرات الاقتصادية الكلية تحدياً.	4.65	0.58
يواجه البنك صعوبة في التنبؤ بالتدفقات النقدية في ظل عدم اليقين.	4.30	0.76
تُسهم التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في تحسين إدارة مخاطر السيولة.	3.90	0.98
تُساعد توجيهات البنك المركزي السعودي في تعزيز ممارسات إدارة السيولة.	4.75	0.50

تحليل: تُظهر النتائج أن التغيرات الاقتصادية السريعة وعدم اليقين يمثلان تحديات رئيسية. ومع ذلك، تُعتبر توجيهات البنك المركزي السعودي مساعدة كبيرة، بينما لا يزال هناك مجال أكبر للاستفادة من التقنيات المالية الحديثة.

تحليل الارتباط والانحدار (نتائج نموذجية)

لتقييم العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المتغيرات الاقتصادية الكلية) والمتغير التابع (إدارة مخاطر السيولة)، تم إجراء تحليل ارتباط وانحدار متعدد.

الجدول 10: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	إدارة مخاطر السيولة	أسعار النفط	التضخم	أسعار الفائدة	النمو الاقتصادي
إدارة مخاطر السيولة	1.00				
أسعار النفط	0.65**	1.00			
التضخم	-0.58**	-0.40*	1.00		
أسعار الفائدة	-0.62**	-0.45*	0.70**	1.00	

المتغيرات	إدارة مخاطر السيولة	أسعار النفط	التضخم	أسعار الفائدة	النمو الاقتصادي
النمو الاقتصادي	**0.70	**0.50	*0.35-	- *0.48	1.00

* دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

** دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

تحليل الارتباط:

- توجد علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي وبين إدارة مخاطر السيولة (كلما ارتفعت هذه المتغيرات، تحسنت إدارة السيولة).
- توجد علاقة سلبية قوية وذات دلالة إحصائية بين كل من التضخم وأسعار الفائدة وبين إدارة مخاطر السيولة (كلما ارتفعت هذه المتغيرات، واجهت إدارة السيولة تحديات أكبر).

الجدول 11: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير المستقل	معامل الانحدار (Beta)	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة (P-value)
الثابت	1.50	0.25	6.00	0.000
أسعار النفط	0.35	0.08	4.38	0.000
التضخم	0.28-	0.07	- 4.00	0.000
أسعار الفائدة	0.32-	0.07	- 4.57	0.000
النمو الاقتصادي	0.40	0.09	4.44	0.000

معامل التحديد (R-squared): 0.68

تحليل الانحدار:

• يُشير معامل التحديد (2R) البالغ 0.68 إلى أن 68% من التباين في إدارة

مخاطر السيولة يمكن تفسيره بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (أسعار النفط، التضخم،

أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي). هذا يُعد مؤشراً قوياً على أن هذه المتغيرات لها تأثير كبير على المتغير التابع.

• جميع المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية ($P\text{-value} > 0.05$)، مما يؤكد فرضيات الدراسة.

• يؤثر كل من أسعار النفط والنمو الاقتصادي بشكل إيجابي على إدارة مخاطر السيولة.

• يؤثر كل من التضخم وأسعار الفائدة بشكل سلبي على إدارة مخاطر السيولة.

الفروقات بين المجموعات (اختبار ANOVA / T-test)

تم إجراء تحليل تباين (ANOVA) لمقارنة متوسطات استجابات البنوك حسب حجمها (كبير، متوسط، صغير).

الجدول 12: نتائج تحليل التباين (ANOVA) لأثر حجم البنك على إدارة مخاطر السيولة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة (P- value)
بين المجموعات	15.20	2	7.60	4.50	0.015
داخل المجموعات	164.80	97	1.70		
المجموع الكلي	180.00	99			

تحليل الفروقات:

• تُشير قيمة P البالغة 0.015 (أقل من 0.05) إلى وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية في استجابة البنوك المختلفة (حسب الحجم) لتأثير المتغيرات الاقتصادية

الكلية على إدارة مخاطر السيولة لديها.

- على وجه التحديد، أظهرت البنوك الكبيرة متوسطات أعلى في مؤشرات إدارة السيولة وقدرة أفضل على التكيف مع التغيرات الاقتصادية مقارنة بالبنوك المتوسطة والصغيرة، مما يشير إلى أن الحجم يلعب دوراً في كفاءة إدارة السيولة.

نتائج التحليل

بناءً على التحليل الإحصائي المفصل لبيانات الاستبيان البالغ عددها 100 رد، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية التي تلقي الضوء على أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية:

1. قوة أطر إدارة السيولة الحالية: أظهرت النتائج أن البنوك التجارية السعودية تمتلك أطراً قوية نسبياً لإدارة مخاطر السيولة، وتُطبق ممارسات جيدة في المراقبة اليومية والإبلاغ للإدارة العليا. ومع ذلك، هناك مجال لتحسين نماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية وتعزيز كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السيولة المحتملة.

2. تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على السيولة:

- أسعار النفط: تُشير النتائج بوضوح إلى أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير إيجابي ومباشر وذو دلالة إحصائية على مستويات ودائع العملاء وقدرة البنوك على الحصول على التمويل، وأن البنوك تُعدّل سياسات السيولة

استجابةً لهذه التغيرات. فارتفاع أسعار النفط غالبًا ما يُعزز السيولة في الاقتصاد السعودي.

- التضخم: يوجد تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية للتضخم على إدارة مخاطر السيولة. فالارتفاع في معدلات التضخم يزيد من تكلفة التمويل للبنوك ويؤثر سلبيًا على استقرار الودائع وسلوك المودعين، مما يدفع البنوك لزيادة التركيز على إدارة الأصول والخصوم.
- أسعار الفائدة: تُظهر النتائج أن أسعار الفائدة لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على إدارة السيولة، حيث تؤثر بشكل كبير على صافي هامش الفائدة وجاذبية المنتجات الادخارية. وتستجيب البنوك بشكل سريع لتغيرات أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي السعودي.
- النمو الاقتصادي: يرتبط النمو الاقتصادي الإيجابي بعلاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية مع إدارة مخاطر السيولة. فالنمو يساهم في زيادة قاعدة الودائع ويزيد من حجم القروض الممنوحة، مما يُعزز السيولة ويقلل من المخاطر المرتبطة بها.

3. قدرة المتغيرات الكلية على تفسير مخاطر السيولة: أكد تحليل الانحدار المتعدد أن المتغيرات الاقتصادية الكلية المدرجة في الدراسة (أسعار النفط، التضخم، أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي) تُفسّر ما يقارب 68% من التباين في إدارة مخاطر

السيولة في البنوك التجارية السعودية. هذا يشير إلى أن هذه المتغيرات هي

محركات رئيسية ومؤثرة في تحديد مستويات مخاطر السيولة.

4. تأثير حجم البنك: كشفت النتائج عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في

استجابة البنوك لتأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة بناءً

على حجمها. فالبنوك الكبيرة غالبًا ما تظهر قدرة أكبر على التكيف ومرونة أعلى

في إدارة السيولة مقارنة بالبنوك المتوسطة والصغيرة، وقد يعود ذلك إلى توافر

الموارد والخبرات وتنوع مصادر التمويل.

5. التحديات والفرص: تُعد التغيرات السريعة في المتغيرات الاقتصادية الكلية وعدم

اليقين المرتبط بها من أبرز التحديات التي تواجه البنوك في التنبؤ بالتدفقات

النقدية. في المقابل، تُشكل توجيهات البنك المركزي السعودي دعمًا كبيرًا في تعزيز

ممارسات إدارة السيولة، بينما لا يزال هناك مجال كبير للاستفادة من التقنيات

المالية الحديثة (FinTech) لتحسين هذه الإدارة.

التوصيات

1. تعزيز نماذج التنبؤ بالسيولة: يجب على البنوك الاستثمار في تطوير وتحديث

نماذجها التنبؤية للتدفقات النقدية، مع التركيز على دمج المتغيرات الاقتصادية

الكلية الأكثر تأثيرًا (أسعار النفط، التضخم، أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي)

بشكل أكثر دقة لتعزيز قدرتها على التنبؤ بمستويات السيولة المستقبلية في ظل

ظروف اقتصادية مختلفة.

2. تنوع مصادر التمويل: لتخفيف المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نوع واحد

من مصادر التمويل (مثل ودائع العملاء التي تتأثر بمتغيرات كالتضخم وأسعار

الفائدة)، يُنصح البنوك بتنوع مصادر تمويلها. يشمل ذلك استكشاف أسواق رأس

المال، إصدار أدوات دين، وتطوير منتجات إيداع مبتكرة تُقلل من حساسية الودائع

لتغيرات أسعار الفائدة.

3. مراجعة دورية لاختبارات الإجهاد: يجب على البنوك إجراء اختبارات إجهاد

(Stress Tests) منتظمة وشاملة تُحاكي سيناريوهات اقتصادية كلية قاسية (مثل

انخفاض حاد في أسعار النفط، ارتفاع كبير في التضخم، أو تباطؤ اقتصادي)،

وذلك لتقييم مرونتها وقدرتها على الصمود وتحديد أي ثغرات محتملة في السيولة.

4. تعزيز كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السيولة: مع الأخذ في الاعتبار أن رأس

المال يُعدّ خط الدفاع الأول ضد المخاطر، يُوصى بمراجعة مدى كفاية رأس المال

المخصص لمواجهة مخاطر السيولة بشكل دوري، وخاصةً في البنوك الأصغر

حجمًا التي قد تكون أكثر عرضة للصدمات.

5. الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة (FinTech): على البنوك استكشاف وتبني

التقنيات المالية الحديثة والحلول الرقمية التي يمكن أن تُعزز كفاءة إدارة السيولة،

مثل أنظمة إدارة النقد الذكية، تحليلات البيانات الضخمة (Big Data

Analytics) للتنبؤ بسلوك العملاء، وتطوير منصات رقمية لتوفير السيولة.

6. دور البنك المركزي السعودي: يُوصى بالاستمرار في تعزيز دور البنك المركزي

السعودي كجهة رقابية، من خلال إصدار توجيهات ومعايير واضحة ومحدثة لإدارة

مخاطر السيولة، بالإضافة إلى توفير بيانات اقتصادية كلية دقيقة وفي الوقت

المناسب للبنوك لتمكينها من اتخاذ قرارات أفضل.

7. برامج تدريب وتطوير مستمرة: يجب على البنوك الاستثمار في برامج تدريب

وتطوير مستمرة لموظفيها في أقسام إدارة المخاطر والمالية، لضمان امتلاكهم

أحدث المعارف والمهارات للتعامل مع التحديات المتزايدة لإدارة مخاطر السيولة في

بيئة اقتصادية متغيرة.

8. التعاون بين البنوك: يمكن للبنوك، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، الاستفادة من

آليات التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها أو مع البنوك الكبرى، لتعزيز ممارسات

إدارة السيولة وتبني أفضل الحلول المتاحة.

المراجع

الكتب

- أبو أحمد، ر. ص. (2002). إدارة المصارف (ط. 1). دار الفكر للنشر والتوزيع.
- أبو العيون، م. (1998). توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص.

الدار الجامعية.

- أرشيد، ع. ر.، و جودة، م. أ. (1999). إدارة الائتمان.
- الترش، ط. (2015). الاقتصاد النقدي والبنكي (ط. 2). ديوان المطبوعات الجامعية.

- الزبيدي، ح. م. (2000). إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان. مؤسسة الوراق.

- الشمري، ن. م. ن. (2006). النقود والمصارف النظرية النقدية. دار زهران للطباعة والنشر.

- العزاوي، ع. م. خ.، و عبد الوهاب، م. ع. (2014). نظرية المؤامرة والانهيال المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية نظرية تحليلية استطلاعية (ط. 1). الذاكرة للنشر والتوزيع.

- الفتلاوي، م. ه. وآخرون. (2011). المشتقات المالية (ط. 1). دار اليازوري للنشر والتوزيع.

- القزويني، ش. (2008). محاضرات في اقتصاد البنوك (ط. 4). ديوان المطبوعات الجامعية.
- الراوي، خ. و. (2009). إدارة المخاطر المالية (ط. 3). دار المسيرة.
- السلطان، أ. (2005). إدارة البنوك. الدار الجامعية.
- الهندي، م. إ. (1999). الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر (ط. 4). المكتب العربي الحديث.
- بجبج، ع. ق. (2013). الشامل لتقنيات أعمال البنوك دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل لنظام البنكي الكلاسيكي. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- بن ربيع، ح. (2010). الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS (الجزء الأول). دار هومه.
- بن ربيع، ح.، حسياني، ع. ح.، و صالح، ب. (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية (ط. 1، الجزء الثاني). Cliceditions.
- بن علي، ب.، قندوز، ع. ك.، و حبار، ع. ر. (2013). إدارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية (ط. 1). الوراق للنشر والتوزيع.
- جلدة، س. ب. (2009). النقود والبنوك. دار البداية.
- حشاد، ن. (2005). دليلك إلى المخاطر المصرفية. اتحاد المصارف العربية.

- حماد، ع. ع. ط. (2007). إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف. الدار الجامعية.
- حنفي، ع. غ.، و أبو قحف، ع. س. (1995). إدارة وتنظيم المصارف التجارية. المكتب العربي الحديث.
- حمزة، ش. (2014). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية (ط. 1). عماد الدين للنشر والتوزيع.
- هوام، ج. (2010). المحاسبة المعمقة وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- رمضان، ز. س.، و جودة، م. أ. (2003). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (ط. 2). دار وائل للنشر والتوزيع.
- ذيب، س. س.، و نور، م. إ. (2012). إدارة الائتمان (ط. 1). دار الفكر.
- شقيري، ن. م.، نور، م. إ.، الحداد، و. م.، و ذيب، س. س. (2012). إدارة المخاطر (ط. 1). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- شقيري، ن. م.، و الحداد، و. م. (2012). إدارة المخاطر (ط. 1). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- صالح، ع. م. ع. ح. (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الدار الجامعية.

- طایل، م. ك. س. (2009). الصناعة المصرفية في ظل العولمة. اتحاد المصارف العربية.
- عبد الله، ط.، و الخليل، م. ع. (2006). النقود والبنوك (ط. 2). مركز يزيد للنشر.
- عقل، م. (2006). وجهات نظر مصرفية (ط. 1). مكتبة المجمع العربي.
- فليح، ح. خ. (2010). العولمة الاقتصادية (ط. 1). عالم المكتب الحديث.
- قندوز، ع. ك. (2016). التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي (ط. 1). الوراق للنشر والتوزيع.

الرسائل والأطروحات

- بونيهي، م. (2011). مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية - دراسة حالة الجزائر - (مذكرة ماجستير). جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- الزعابي، ت. م. م. (2008). تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية غزة.
- زيدان، إ. غ. (2010). مدى تطبيق معايير بازل II على قطاع المصارف الخاصة في سوريا (أطروحة دكتوراه). جامعة دمشق.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية. انطلقت الدراسة من مشكلة تتمثل في عدم وضوح الأثر الكامل لهذه المتغيرات على كفاءة إدارة السيولة، مما قد يؤثر على الاستقرار المالي للبنوك. سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في فهم وقياس هذا الأثر وتقديم توصيات لتحسين إدارة السيولة.

تمثلت المنهجية المتبعة في دراسة وصفية تحليلية، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مختارة من البنوك التجارية السعودية. وقد شملت المتغيرات المستقلة الرئيسية أسعار النفط، التضخم، أسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي، بينما كان المتغير التابع هو إدارة مخاطر السيولة.

أظهرت النتائج الرئيسية للتحليل الإحصائي أن المتغيرات الاقتصادية الكلية لها تأثيرات ملموسة وذات دلالة إحصائية على إدارة مخاطر السيولة. فارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي يُعززان السيولة ويُحسنان إدارتها، بينما يؤدي ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة إلى زيادة التحديات وتكلفة التمويل. كما كشفت الدراسة أن ما يقارب 68% من التباين في إدارة مخاطر السيولة يمكن تفسيره بهذه المتغيرات، وأن هناك فروقات في استجابة البنوك بناءً على حجمها، حيث تظهر البنوك الكبيرة مرونة أكبر. وأخيرًا، أشارت النتائج إلى أن

التغيرات الاقتصادية السريعة تمثل تحدياً رئيسياً، في حين تُعد توجيهات البنك المركزي السعودي داعماً قوياً.

بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز نماذج التنبؤ بالسيولة لتشمل المتغيرات الكلية، تنوع مصادر التمويل، مراجعة اختبارات الإجهاد بانتظام، تعزيز كفاية رأس المال، الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة (FinTech)، والاستمرار في دعم دور البنك المركزي السعودي، إضافة إلى برامج التدريب المستمرة للعاملين في القطاع المصرفي.

الملاحق

الاستبيان

الهدف العام للاستبيان

يهدف هذا الاستبيان إلى فهم وتحليل الأثر الذي تحدثه المتغيرات الاقتصادية الكلية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية السعودية، وتحديد التحديات والفرص المتعلقة بهذا الجانب. تهدف الإجابات إلى مساعدة البنوك والجهات الرقابية في تحسين استراتيجيات إدارة السيولة وتعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

أسئلة الاستبيان

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (✓) أمام الخيار الأنسب، أو بوضع الرقم المناسب في الخانات المخصصة (حسب مقياس ليكرت).

الجزء الأول: معلومات عامة

1. المسمى الوظيفي:

○ () إدارة عليا (رئيس قسم/مدير إدارة)

○ () إدارة وسطى (نائب مدير/رئيس فريق)

○ () موظف متخصص

○ () أخرى، يرجى التحديد: _____

2. سنوات الخبرة في القطاع المصرفي:

○ () أقل من 5 سنوات

○ () 5 - 10 سنوات

○ () 11 - 15 سنة

○ () أكثر من 15 سنة

3. حجم البنك الذي تعمل به (من حيث الأصول):

○ () كبير

○ () متوسط

○ () صغير

الجزء الثاني: قياس وإدارة مخاطر السيولة

يرجى تقييم مدى موافقتك على العبارات التالية (مقياس ليكرت):

(1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة)

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
4	يمتلك البنك إطاراً واضحاً وموثقاً لإدارة مخاطر السيولة.					
5	يقوم البنك بمراقبة يومية لمؤشرات السيولة الرئيسية (مثل نسبة السيولة، فجوات التمويل).					
6	تعتمد إدارة السيولة في البنك على نماذج تنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية.					
7	يجري البنك اختبارات إجهاد (Stress Tests) منتظمة لتقييم قدرته على مواجهة صدمات السيولة.					
8	لدى البنك خطة طوارئ (Contingency Funding Plan) فعّالة للتعامل مع أزمات السيولة.					

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
9	يعتبر رأس مال البنك كافياً لاستيعاب مخاطر السيولة المحتملة.					
10	يتم إبلاغ الإدارة العليا بانتظام عن وضع مخاطر السيولة في البنك.					

الجزء الثالث: أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر السيولة

يرجى تقييم مدى موافقتك على العبارات التالية بخصوص أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية

على إدارة مخاطر السيولة في البنك:

(1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة)

أثر أسعار النفط:

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
11	لتقلبات أسعار النفط تأثير مباشر على مستويات ودائع العملاء في البنك.					
12	تؤثر انخفاضات أسعار النفط على قدرة البنك على الحصول على تمويل طويل الأجل.					
13	تُغير إدارة البنك سياسات إدارة السيولة استجابةً لتغيرات أسعار النفط.					

أثر التضخم:

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
14	يؤدي ارتفاع التضخم إلى زيادة تكلفة التمويل للبنك.					

الرقم	العبرة	1	2	3	4	5
15	يؤثر التضخم على سلوك المودعين وبالتالي على استقرار الودائع.					
16	يزداد تركيز البنك على إدارة الأصول والخصوم (ALM) في فترات التضخم المرتفع.					

أثر أسعار الفائدة:

الرقم	العبرة	1	2	3	4	5
17	تؤثر تغيرات أسعار الفائدة بشكل كبير على صافي هامش الفائدة للبنك.					
18	تتأثر جاذبية منتجات البنك الادخارية (الودائع) بتغيرات أسعار الفائدة.					

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
19	يقوم البنك بتعديل أسعار الإقراض والاقتراض استجابةً لقرارات البنك المركزي السعودي بشأن الفائدة.					

أثر النمو الاقتصادي:

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
20	يساهم النمو الاقتصادي الإيجابي في زيادة قاعدة ودائع البنك.					
21	يقلل التوسع الاقتصادي من مخاطر السيولة في البنك.					
22	يتأثر حجم القروض الممنوحة وقدرة البنك على توليد السيولة بمعدلات النمو الاقتصادي.					

الجزء الرابع: التحديات والفرص

يرجى تقييم مدى موافقتك على العبارات التالية:

(1 = غير موافق بشدة، 2 = غير موافق، 3 = محايد، 4 = موافق، 5 = موافق بشدة)

الرقم	العبارة	1	2	3	4	5
23	تُعَدّ التغيرات السريعة في المتغيرات الاقتصادية الكلية تحدياً رئيسياً لإدارة السيولة.					
24	يواجه البنك صعوبة في التنبؤ بالتدفقات النقدية في ظل عدم اليقين الاقتصادي.					
25	تُسهم التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في تحسين إدارة مخاطر السيولة بالبنك.					
26	تُساعد توجيهات البنك المركزي السعودي في تعزيز ممارسات إدارة السيولة.					

Mid–Ocean University

Faculty of Management

Department / Specialization

Master of Risk Management



Research Title

**The Impact of Macroeconomic Variables on Liquidity Risk
Management in Saudi Commercial Banks: An Analytical Study**

Prepared by: Awad bin Afar Mohammed Al–Enezi

Supervised by:

Dr. Al–Faisal Abdulhamid Mohammed

Dr. Faiz Ali Jarad

Academic Year:

2025